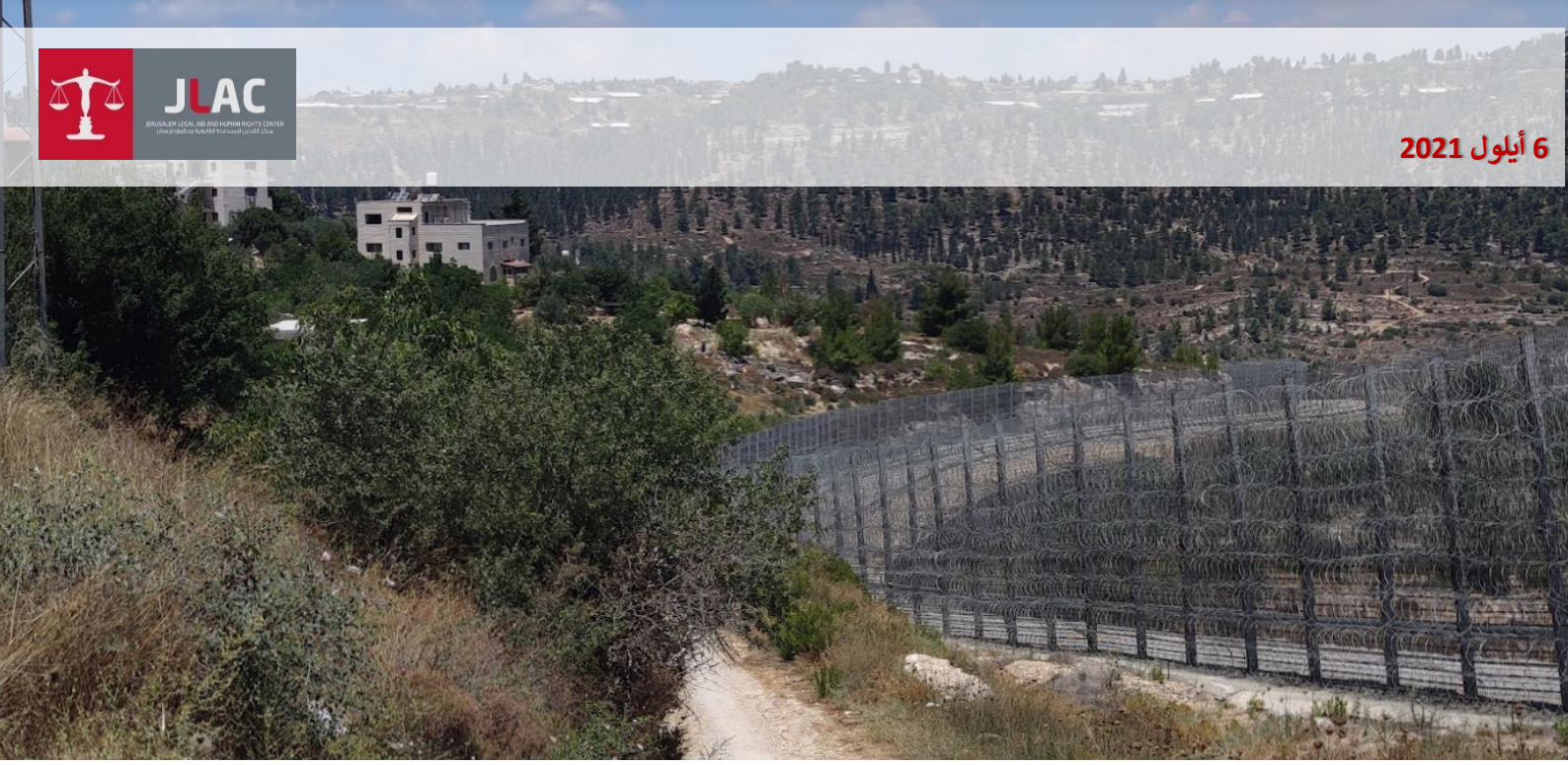

ورقة سياسات:

الولجة: التهجير المُستمر

في تشرين الأول (أكتوبر) 1948، عملت قوّات من الجيش الإسرائيلي على تشريد 1,650 فلسطينيًا من قرية الولجة، **أي بعد خمسة أشهر من قيام دولة إسرائيل**. حيث تمّ تدمير قريتهم، وسُوّتَ منازلهم بالأرض، وذلك لمنع النازحين من العودة إلى ديارهم. كما صادرت حكومة الاحتلال الأرض بموجب "قانون أملاك الغائبين"، وبَنت مستوطنة "أميناداف" على أنقاضها واستخدمت التشجير كوسيلة لمحو تاريخها الأصلي الفلسطيني. ولم يبقى من تلك القرية إلا القليل، والتي كانت تعج بالطاقة والحياة في يوم من الأيام على إحدى التلال بين القدس وبيت لحم.

لكن بعد عامين من النكبة، عاد بعض من أهالي القرية النازحون إلى جزء من أراضي القرية (والتي فشلت إسرائيل في احتلالها في عام 1948)، حيثوا عملوا على إعادة بناء قريتهم - وإن كان ذلك جزئيًا - لكنّهم تشبثوا بجذورهم، على أمل استعادة حقهم غير القابل للتصرف في العودة إليها كلها. لكن بعد ذلك، جاءت حرب 1967 ومعها موجة ثانية من الغزو والاحتلال العسكري من قبل دولة الاحتلال. **والآن ، وبعد 73 عامًا من الطرد والتهجير، و 54 عامًا على احتلال ما تبقّى من القرية، يواجه الفلسطينيون خطر تهجير آخر.**

من الممكن أن تكون الأسطر أعلاه مُقدمة لتاريخ عددٍ لا يُحصى من القرى والأحياء الفلسطينية؛ من الشيخ جراح في القدس إلى إقرث وكفر برعم في شمال فلسطين التاريخية: الصدمة المستمرة عبر الأجيال للاقتلاع، وبناء منظومة قانونية شاملة بِهدف تجريد الفلسطينيين من أراضيهم ومن وضعهم القانوني، ومن خلال بناء الجُدران، واستخدام تسميات قانونية لإضفاء الشرعية على نزع ملكية الفلسطينيين، وغيرها من الاستراتيجيات. لكن هذه الورقة تتحدث عن

الولجة، وهي قرية لا تزال تتحمل - وتقاوم - القوة الكاملة لآلة القمع الإسرائيلية.

فبعد أن صادرت إسرائيل معظم أراضيها في عام 1948، ضمّت إسرائيل جزءًا من الولجة المُعاد بناؤها إلى نفوذ بلدية احتلال القدس عام 1967. ويُطلق على الجزء من قرية الولجة الذي ضمّته اسم **عين جويزة**. كما تمّ تقسيم القرية وتصنيف بعض من أجزائها على أنها منطقة مُصنّفة "ج"، والتي تخضع لسيطرة عسكرية وإدارية كاملة من قِبل الإدارة المدينة في الضفة الغربية، و منطقة "ب" التي تخضع لسيطرة عسكرية إسرائيلية، وإدارية فلسطينية. بالمقابل، وبِغض النظر عن التسميات، فإن القرية تخضع بالكامل لسيطرة دولة الاحتلال. حيث يحتاج الفلسطينيون الذين يعيشون في عين جويزة والمناطق المصنفة على أنها مناطق "ج" إلى تصريح من البلدية الإسرائيلية والإدارة المدنية على التوالي للبناء والتوسع. كما أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا تحرم الفلسطينيين من حقهم في البناء والتوسع على أراضيهم فحسب، **بل ترفض أيضًا مُقترحات التخطيط الفلسطينية**، مما يخلق وضعاً حرِجاً. لذلك نرى هدم المنازل بحجة البناء غير المرخص، لأن سلطات الاحتلال ترفض طلبات التراخيص التي يقدّمها سكّان القرية، بدعوى عدم وجود مخططات هيكلية مفصلة. إن جميع المقترحات الفلسطينية للمخططات الهيكلية مرفوضة من قبل كُل من لجان التخطيط الإسرائيلية في بلدية الاحتلال ولجان التفتيش في الإدارة المدنية.

مع أنّه، وخلال التسعينيات، جهّز سكان الولجة مخططًا تفصيليًا لِقريتهم، حيث هَدَفَ الاقتراح المُقدّم إلى سلطات التخطيط الإسرائيلية، تنظيم المباني القائمة بأثر رجعي، والحفاظ على المُدرّجات الزراعية الفريدة في القرية، والتمهيد لبناء المباني العامة التي تحتاجها القرية بشدة. وبعد عقد من التسويف والتأخير، تم رفض الاقتراح من قِبل لجنة التخطيط والبناء الإسرائيلية. وقد بُرِّرَ الرفض بشكل مؤلم للفلسطينيين: **تقع الولجة في منطقة حددتها إسرائيل بـ "المنطقة الخضراء"** والبناء في "**المساحات الخضراء**" محظور.

إن تصنيف الأرض على أنها مناطق "خضراء" أو "مفتوحة" ليس له علاقة تذكر بالحماية البيئية المفترضة؛ بل هو تكتيك تستخدمه دولة الاحتلال بانتظام في القدس ومحيطها للحد من البناء والنمو السكّاني الفلسطيني. وبالتالي، من المألوف أن تعلن السلطات الإسرائيلية الأراضي الفلسطينية "مناطق خضراء" لحظر البناء الفلسطيني، مع تغيير مُسمّى الأراضي/تصنيفها في النهاية لإفساح المجال لبناء المستوطنات الجديدة على نفس الأرض. كما أنّ بناء الجدار هو أداة أخرى لمصادرة الأراضي.

في عام 2003 ، بدأت إسرائيل -بحجة الحاجات الأمنية- بناء جدار مُحصّن (غير قانوني بحسب محكمة العدل الدولية) عمل على عزل حي عين جويزة عن باقي أنحاء القرية. والواقع القانوني الذي أوجدته إسرائيل من خلال تصنيفاتها المختلفة له تداعيات ملموسة ومؤلمة على حياة القرويين اليومية.

الهدم بين 2014 – تموز 2021

52 عمليّة هدم في الولجة

26 منزل

10 مُنشآت زراعية

7 منشآت للبُنية التحتية

9 غير ذلك

تمّ تهجير 47 شخص

تأثر من ذلك 237 شخص

حيث **تواجه 38 عائلة خطر التهجير الوشيك في عين جويزة** بحجة البناء دون ترخيص. وفي بعض الحالات -*في حالة أوامر الهدم الإدارية*- فإن الوقت المُتاح للاعتراض محدود لأيام قليلة أو حتى ساعات لتقديم اعتراضات ضد أوامر الهدم.

كما أن الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية ويسكنون في عين جويزة، معرضون أيضًا لخطر الانفصال عن أزواجهم وأفراد عائلاتهم الذين يحملون هوية مقدسية. للتوضيح، لا شيء مما ذُكِر عشوائي أو ارتجالي. حيث عمل الجدار، على مُصادرة المزيد مما تبقى من أراضي الولجة. والنزوح الجماعي الذي يُهدد عين جويزة له نفس الهدف.فمُصادرة الأراضي تهدف إلى إفساح المجال لبناء مستوطنة جديدة تُدعى **جيلو ويست**.

تُدرك دولة الاحتلال الأهمية الاستراتيجية لقرية الولجة وبالتالي تسعى إلى الهيمنة ونزع الملكية، من خلال منظومة القوانين والبيروقراطية ونِظام التصاريح وفرض الحقائق على الأرض، ووالتي تهدف إلى ترسيخ التوسع الاستعماري.

كما تنتهك السياسات الإسرائيلية في الولجة، وبِشكل صارخ، القانون الإنساني الدولي ووالشرعة الدولية لِحقو ق الإنسان. حيث يُعتبر بناء مستوطنة جيلو ويست (ومُستعمرات أخرى) على حساب تهجير سكان القرية الفلسطينيين انتهاكاً للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. كما اعتبر بناء الجدار ، على أراضي القرية، غير قانوني بموجب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2004. إضافة إلى ذلك، فإن الحرمان المنهجي من حق القرويين في السكن الملائم ينتهك المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما تُشكّل سياسات إسرائيل في التهجير ونزع الملكية في الولجة جُزءًا من نظامها الأكبر للسيطرة القائمة على التمييز والفصل العنصري، ووِفقًا لتعريف الجريمة في

منزل عائلة أبو الهيجا الذي هدمته بلدية الاحتلال في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020، مركز أبحاث الأراضي

نظام روما الأساسي وكذلك الاتفاقية الدولية لمُناهضة جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها . إنها، على حد تعبير المادة الثانية من الاتفاقية ، "الأفعال اللاإنسانية المُرتكبة بِغرض ترسيخ سيطرة مجموعة عرقية من الأشخاص والحفاظ عليها على مجموعات عرقية أخرى من الأشخاص وقمعهم بشكل منهجي".

للتوضيح... وبينما تقرأ هذه السطور، تواجه الولجة عملية نزع ملكية مُستمرة، يُسهلها فشل المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي. وقد أعطى هذا التقاعس الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الإفلات من العقاب وغطاء سياسي لانتهاكاتها لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين. حيث تزيد المساعدات العسكرية والمالية النشطة من جرأة الضم الإسرائيلي الفعلي للأراضي الفلسطينية.

ففي أعقاب تدمير قرية الولجة عام 1948 ، افتتحت دولة الاحتلال ما يُسمى بـ "الحديقة الوطنية"، وهو تكتيك إسرائيلي تم تبنيه في العديد من القرى والبلدات الفلسطينية المهجّرة. وقد تمّ تسمية الوادي الذي تمّ فيه إنشاء الحديثة بِـ"وادي الأشباح". عين مياه القرية يقع في هذا الوادي. ومن المثير للسخرية أن اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من هذه المنطقة بالذات، يدفعون الآن رسوم دخول لزيارة نبع الماء.

يوضح هذا التفصيل المؤلم كيف أن النكبة، 1948 ، هي عملية مستمرة، تُواصل دولة الاحتلال تنفيذها لاستعمار الفلسطينيين واجتثاثهم من جذورهم.

بقايا لمنزل فلسطيني مدمر بالقرب من نبع عين حنية، الولجة والذي هُجِّر أصحابه في تشرين الأول (أكتوبر) 1948 - JLAC® (2021)

مركز القدس لحقوق الإنسان
12 شارع ابن بطوطة، القدس

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
PALESTINE AND JORDAN

تنويه: *تم انتاج ورقة السياسات هذه بدعم من مؤسسة هنرش بول مكتب فلسطين والاردن، والاراء الواردة هنا هي اراء المؤلف/المؤلفين، وبالتالي لا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هنرش بول.*